مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: دولة الريع النفطي وبناء الديمقراطية العراق انموذجاً
اسم الكاتب: أ.م.د. طالب حسين حافظ
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7116
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 22:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دولة الريع النفطي وبناء الديمقراطية العراق انموذجا

أ.م. طالب حسين حافظ(*)
Talibhussain51@YAHOO.COM

الملخص :

أدى صعود اسعار النفط في العام ١٩٧٣ وما بعده، وتأثيراته في الدول المنتجة، الى ظهور الاهتمام بفكرة الريع في الدراسات الاقتصادية، وبدرجة أقل في الدراسات السياسية، إذ اخذ الربط بين متغير الدولة الريعية ومتغير الديمقراطية محله للدراسة...

وفي العراق، أدت طبيعة الدولة وشكل الاقتصاد القائم على الريع النفطي بدلا من الانتاج، الى ضعف البناء الديمقراطي وارتباك المشهد السياسي الذي اصبح سمة ظاهرة منذ التغيير الذي جرى في العام ٢٠٠٣.

وهنا يمكن القول، انه في هكذا مجتمع، لا يمكن بناء أية تجربة ديمقراطية بالمعنى السليم في بناء الديمقراطية، إذ ان التناقضات بين الديمقراطية والاقتصاد الريعي تناقضات بنيوية عميقة، فالريعية النفطية تعزز السمات التسلطية في النظم السياسية، طالما كانت الدولة هي المتحكمة بهذه الثروة.

المقدمـــة :

يعد العراق واحدا من البلدان القليلة في العالم التي زخرت بموارد اقتصادية جعلتها متميزة في هذا المجال، مما منحه فرصا دائمة لتتشكل فيه حضارات ودول كانت الرائدة في بزوغها...

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد.

وعلى الرغم من هذه السمات الفريدة في التكون والتاريخ، فان العراق يكاد أن يكون دالة مستمرة في استبداد السلطة وابتعادها عن الشعب في ظاهرة محيرة تنم عن ابتعاد كبير عن تأثير الحضارة في كل من السلطة والمجتمع والفرد!

ان بزوغ اولى الحضارات في العراق، يعني ان العراقي كان يمتلك من الصفات الراقية التي تؤهله لذلك البناء، أو على الأقل ان يتأثر بمآل ذلك الابداع على العلاقة بينه وبين السلطة.

وبالطبع، فنحن لا نغفل تأثير ما تعرض له العراق من غزوات وحروب بين الدول التي نشأت على أرضه، أو ان الحضارات الاولى كانت حضارات تقوم على نظام الري وما يتطلبه هذا من نشوء نظام مركزي قوي، فان العراق تحول فيما بعد الفتح الاسلامي الى دولة فتوحات ومحاربين، ومن ثم نشوء دولة الخلافة الاسلامية القائمة على الوراثة وولاية العهد والحق الآلهي في الحكم، وهي بالطبع نظم استبدادية بعيدة عن مفهوم الشورى الاسلامي أو الديمقراطية الحديثة...

واذ لم يعد ممكنا تفسير الظاهرة بعامل واحد، لا سيما وان العراق تتوافر فيه جميع عوامل التنمية والحداثة المطلوبة، فان الاجابة تتوزع بين عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية.. كما ان للعامل الخارجي دورا مهما في ذلك، إذ ان العراق المعاصر هو صنيعة أجنبية أدى فيها النفط الدور الرئيس في رسم حدود دولته وتاريخه السياسي.

ان السياسات العراقية منذ نشأة الدولة في اعقاب الحرب العالمية الاولى، قد هيمنت عليها مشكلات بنيوية مترابطة الحلقات، كان من بين أهمها استعمال الدولة لدخل النفط لزيادة استقلالها عن المجتمع وقد أدى الدخل المتزايد للنفط الى نشوء دولة ريعية بأمتياز، ودعم اللاشرعية المحلية للدولة، وتفشي الفساد، وميلها للاقدام على اضطهاد شعبها والمغامرة خارج حدودها.

ان الحصول على المال بسهولة يضعف آداب العمل التقليدي، ويقلل حوافز الروح التجارية، ويخفض الانضباط المالي داخل البيروقراطيات، ويؤدي الى ممارسات متهورة على

صعيد الميزانية. والأهم من كل ذلك يحبط جهود تعبئة الدعم الداخلي عن طريق دفع الضرائب، ويخفض من القدرة على تحمل التقشف، ويسبب اعتمادا خطرا على الدولة لتسوية جميع المشكلات.

تهدف هذه الدراسة الى البحث في تحول الدول النفطية والعراق منها خصوصا الى دول ريعية وتأثير ذلك في سلوكها السياسي والاقتصادي، لا سيما في مجال بناء الديمقراطية.

وتنطلق فرضية الدراسة، من ان التبعية المتنامية على ايرادات النفط في الدول النامية ومنها العراق، أنتجت نمطا محددا من الاطار المؤسساتي، هو الدولة النفطية الريعية التي تعجز عن التكيف مع الظروف الجديدة، وتفتقر الى القدرة على التجديد والمرونة السياسية، مما يضعف المكون الديمقراطي ويجعلها اكثر ميلا الى الاستبداد.

وقد تم تقسيم البحث الى ما يأتي:

١. المبحث الاول : الدولة الريعية النفطية
٢. المبحث الثاني: أثر الريع النفطي على بناء الديمقراطية في العراق
٣. الخاتمة

المبحث الأول : دولة الريع النفطية الريع **Rent** :

هو دخل مضمون لمدة طويلة من الزمن. وفي النظرية الاقتصادية، هو الدخل المتأتي عن عامل طبيعي بسبب الخصائص الفنية لهذا العامل.

كما ويعرف بأنه كل دخل دوري غير ناتج عن العمل. أو الدفعات المنتظمة المتأتية عن الملكية العقارية.

فالريع مفهوم متعدد الجوانب وتطور عبر الزمن، ولكنه بقي محافظا على جوهره، مع تعدد أشكال ظهوره: إنه الدخل غير الناتج عن العمل.[١]

لقد ارتبط مفهوم الريع تاريخيا بالملكية العقارية. ففي المفهوم البدائي للريع، إنه الدخل الذي يحصل عليه مالك الارض نتيجة وضع ملكيته بتصرف الآخرين مقابل عائد

معين: عينيا كان أم نقديا. والريع بمفهومه الواسع ينصرف الى كافة أشكال الدخول الراجعة الى هبات الطبيعة، كالمناجم والمعادن ومنها النفط.

وعدَ إبن خلدون في مقدمته الريع بمثابة "كسب" وميزه عن "الرزق" الذي يتطلب جهدا. أما (آدم سميث) في كتابه "ثروة الامم" فهو أول من استعمل هذا المصطلح بوصفه شكلا من اشكال المردود المالي، في حين نظر له (دافيد ريكاردو) على إنه ثالث مكونات الثروة بعد الاجور والارباح.[٢]

وفي التحليل الماركسي للريع، يعرف (كارل ماركس) الريع، بأنه نمط لانتزاع فائض الانتاج في ظروف انتاج مرحلة ما قبل الرأسمالية الزراعية.[٣] وذكر في كتابه (رأس المال) إنه في المجتمعات التي يسيطر بها الاقتصاد الريعي تقوى علاقات القرابة والعصبية، أما في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية فتسيطر علاقات الانتاج.

وهناك أنواع عدة من الريوع، والذي يهمنا في هذه الدراسة، هو الريع المنجمي ومنه الريع النفطي.

ان الريع المنجمي، هو الدخل الزائد الناجم عن استثمار الثروات الباطنية– الصلبة أو السائلة أو الغازية – المستخرجة من مناجم أو آبار انتاجية عالية قياسا بالانتاجية المتدنية لمثيلاتها. ولما كانت اسعار منتجات الثروات الباطنية مثل الذهب والنفط والغاز والفحم وغيرها تتحدد في ضوء تكاليف انتاج الثروات الباطنية الأقل انتاجية، فأن المناجم والآبار ذات الانتاجية العالية تكون تكاليفها متدنية وتعطي مستثمريها ريعا منجميا اضافيا.

أما الدولة الريعية ، وحسب ما ذهب الباحث حسين مهدوي والذي ينسب اليه اعطاء مفهوم الدولة الريعية المعنى الحالي، فهي: الدولة التي تتلقى ريوعا ضخمة من افراد أجانب أو شركات أو حكومات أجنبية.[٤] هي الدولة التي تعتاش على عائدات من الخارج، فالدولة الريعية إذن تعتمد على دخل لا يتم كسبه عن طريق الانتاج والعمل.

وقد تم تطوير هذا المفهوم، باقتراح أن تكون الدولة ريعية حين يقوم فاعلون أجانب بدفع الريوع، شريطة أن تذهب هذه الريوع مباشرة الى الدولة.

ويقول (لينين) ان الدولة الريعية هي دولة الرأسمالية الطفيلية المتفسخة، وان هذا الظرف لن يمر دون تأثير على كل الاوضاع الاجتماعية والسياسية للبلدان المعنية.

ويمكن تقسيم الفرضيات بشأن الدولة الريعية، الى صنفين:[٥]

١. الصنف الاول، يشير الى ان ثروة النفط تجعل الدولة المالكة لهذه الثروة أقل ديمقراطية.
٢. الصنف الثاني، يقول ان الثروة النفطية تتسبب في سوء عمل الحكومات في مجال التنمية الاقتصادية.

وغالبا ما يقترن هذان الجانبان معا.

ويستخدم بعض الباحثين مفهوم الدولة الريعية النفطية، لتفسير الوضع المحير لدول الشرق الاوسط. فيرى (صاموئيلهانتنغتون) ان تيار الديمقراطية قد يتجاوز الشرق الاوسط نظرا لأن الكثير من دول هذه المنطقة " يعتمد اعتمادا مفرطا على صادرات النفط التي تعزز سيطرة بيروقراطية الدولة".[٦]

وفي الصلة المفترضة بين صادرات النفط ونشوء الحكم التسلطي، هناك آليات سببية من شأنها أن تفسر ذلك، وهي :[٧]

١. مفعول الريعية:

ان الحكومات تستعمل عائدات النفط لتخفيف الضغوط الاجتماعية التي يمكن لها بخلاف ذلك أن تؤدي الى تزايد المطالبات بمحاسبة الحكومات محاسبة أشد.

ويمكن أن يحصل ذلك بثلاثة طرق:

أ. الضرائب: ان الحكومات إذ تتوفر على ايرادات كافية من مبيعات النفط، لا تعود بحاجة الى فرض ضرائب باهظة، أو لا تعود بحاجة الى فرض أية ضرائب على الاطلاق. ان ذلك سيخفف ميل السكان الى المطالبة بمحاسبة الحكومة، أو التمثيل فيها.

ب.ان الثروة النفطية تفضي الى زيادة الانفاق على الاتباع، مما يخفف أو يسكت الاعتراضات الكامنة التي تسعى الى اقامة الديمقراطية. أي أن ثروة الموارد يمكن أن تعيق الديمقراطية عن طريق تعزيز سلطة النخبة في توزيع الموارد.

ت.ان ايرادات النفط تمنح الحكومات اموالا كافية تستطيع بواسطتها أن تمنع تشكيل فئات أو شرائح اجتماعية مستقلة وميالة من ثم الى المطالبة بالحقوق السياسية.

ان هذه الفكرة تمتد في جذروها الى الفرضية القائلة بأن تشكل طبقة برجوازية (أي مالكة للثروة) مستقلة ساعد على قيام الديمقراطية في انجلترا وفرنسا. وفضلا عن ذلك، يكن القول، ان الوفرة المالية في الايرادات النفطية كما في حالة العراق – هيأت الفرصة للحكومات لاخفاء الفشل في معالجة مشكلات البلد وعدم التحوط للمستقبل، وكانت الصورة واضحة في سنوات الحصار ١٩٩٠–٢٠٠٣، أو ما يحدث الآن.

ان الثروة النفطية عرقلت تشكل مؤسسات المجتمع المدني، وأعاقت من ثم الانتقال الى الديمقراطية. وهذا ما حصل في الجزائر والعراق وايران ودول الخليج العربي.

٢. مفعول القمع :

تفيد الدراسات الخاصة بالشرق الاوسط وافريقيا وجنوب شرقي آسيا، ان الثروة النفطية والحكم التسلطي يقترنان بالقمع.

ان مواطني الدولة الغنية بالموارد يرغبون في الديمقراطية بدرجة لا تقل عن رغبة مواطني الدول الاخرى في العالم، لكن ثروة الموارد الطبيعية تسمح لحكومات تلك الدول بزيادة الانفاق على التسلح والأمن الداخلي، وكبح التطلعات الديمقراطية للسكان.

وهناك سببان في الأقل يؤديان الى أن تقود ثروة الموارد الطبيعية (المعدنية) الى زيادة القوات المسلحة والأمنية:

أ. السبب الأول قد يكون محض مصلحة ذاتية نظرا لتوفر الفرصة المالية، فالحكومة التسلطية مستعدة لأن تسلح نفسها على أحسن وجه أزاء الضغط الشعبي.

ب. ان ثروة الموارد الطبيعية قد تشعل نزاعا اثنيا أو اقليميا، فترد الحكومة بزيادة قدراتها العسكرية. وتقدم الحالة العراقية نموذجا جيدا لكلا الحالتين.

ان الثروات المعدنية قد تتركز في مناطق جغرافية معينة، فاذا صادف تركز هذه الثروة في منطقة مأهولة بأقلية اثنية أو دينية، فأن هذه الموارد تشعل هذه التوترات الاثنية أو تفاقمها، نظرا لأن القوى الفاعلة على صعيد المركز أو الاقليم تتنافس على حقوق المعادن فيما قد يعرف بصراع المصالح. وما حصل من تنازع على الموارد النفطية بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة اقليم كردستان العراق، يقدم نموذجا واضحا على ذلك، وكذلك الحالة بين السودان وجنوب السودان.

ان هذه الخلافات يمكن ان تفضي الى زيادة القوات المسلحة، وتقليص الديمقراطية في الدولة المترعة بالموارد المنشطرة اثنيا، وبما يؤدي الى ترجيح كفة نشوب حرب اهلية.

كما ان هناك اسباب أخرى تعود الى الدول والشركات المصدرة للسلاح والتي تهدف الى اعادة دورة البترو–دولار، والتي تستنزف الى حد كبير القدرات المالية للدول المصدرة للنفط.

٣. مفعول التحديث :

ان التطور الاقتصادي إذا عجز عن توليد التغيرات الاجتماعية والثقافية (التمدين، ارتفاع مستويات التعليم، التخصص المهني) التي تنتج قوة عمل تتسم باستقلال ذاتي، وتعتاد على التفكير لنفسها بالوظيفة، وتتمتع بمهارات متخصصة تعينها على امتلاك قوة تساومية بوجه النخب الحاكمة، فانه لن يفضي الى الديمقراطية.

ان مؤثر التحديث لا يعمل على غرار مؤثر الريعية أو مؤثر القمع، ذلك ان مفعول التحديث لا يجري عن طريق السلطة، فهو آلية اجتماعية وليس سياسية.

إن مؤثرات الريعية والقمع والتحديث متداخلة يغذي بعضها بعضا، ففي حين ان مؤثر الريعية ينحصر في استخدام الحكومة للتدابير المالية لابقاء السكان خامدين سياسيا، وهو ما

ينطبق على مؤثر القمع، فان مؤثر التحديث يتجه الى العوامل الاجتماعية التي تبقي على خمود السكان.

وهناك تفسير رابع (غريب) قدمه نائب الرئيس الامريكي السابق ديك تشيني، يقول: "المشكلة ان الرب العلي القدير لم ير ان من المناسب ايداع مكامن النفط والغاز حيث توجد حكومات ديمقراطية"!.[٨]

وهكذا فان نظريات الدولة الريعية تزعم ان الحكومات التي تفوز بمعظم ايرادات الدولة من ريوع المعادن، تجعل المسؤولين فيها مفرطين في التفاؤل. وحين تتلقى الحكومات موارد هائلة فان تفاؤلها يتجاوز حدود العقلانية بصدد الموارد في المستقبل ولذلك فانها تكرس القسط الاعظم من مواردها للحفاظ على الوضع القائم بحرص كبير، بدلا من تعزيز التنمية.

ان الدولة الريعية لا تواجه سوى النزر اليسير من الضغوط الاجتماعية الداعية الى تحسين السياسات الاقتصادية، نظرا لان تدني الضرائب وسخاء برامج الرفاه الاجتماعي، تحبط قدرة جماعات المعارضة على تعبئة المجتمع حول القضايا الاقتصادية والسياسية.

ان مفهوم الدولة الريعية ينصرف الى هيمنة الدولة على مصادر الدخل الرئيسة، لا سيما تلك التي يرتبط نشاطها بظروف الطلب الخارجي وتقلباته بغض النظر عن القدرات الانتاجية لذلك المصدر. وفي العراق يقدم النفط نموذجا للاقتصاد الريعي المركزي الذي تهيمن عليه الدولة، إذ يشكل قرابة (٧٠%) من الناتج المحلي الاجمالي. وهكذا باتت الدولة بدون شك تمتلك مصدر الدخل الرئيس ومركز ثروة البلاد الوطنية بلا منازع.[٩]

الخصائص الريعية للموارد النفطية:

ان الاداء الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية هو أدنى مما هو عليه في البلدان الأخرى. ومن اسباب ذلك الاداء الواطئ التي تم استنتاجها من تجربة العراق، ما يأتي:[١٠]

١. ارتفاع تكاليف الانتاج الزراعي والصناعي، وضعف القدرة على المنافسة مما يؤدي الى تقزيم القطاع الانتاجي لصالح المستوردات. ان هذا يؤدي الى انحسار الصادرات غير النفطية في مقابل زيادة الاعتماد على الاستيرادات المتنوعة.
٢. يتزايد الطلب على العملة الأجنبية للاستيرادات والمدفوعات الخارجية في مقابل مصدر وحيد هو النفط، وكلما انتعش المورد النفطي تعقبه فورة من زيادة المستوردات.
٣. يتسم المورد النفطي بالتقلب العنيف، ومن ثم يتزايد تعرض الاقتصاد الى صدمات مربكة مع تزايد المستوردات والانفاق الحكومي اعتمادا على النفط.
٤. تراخي التشريعات والاجهزة الضريبية، وتعوَد المجتمع على عدم المساهمة في تمويل الانفاق العام.
٥. ترتبط تلك الخصائص بالكثير من أوجه عدم التناسب منها:
   أ. التشوه العنيف للبنية القطاعية للاقتصاد.
   ب. عدم انسجام الاجور مع الانتاجية في المستوى والحركة.
   ت. التوظيف السئ للموارد البشرية في اشكال من البطالة المقنعة وسواها.

مخاطر الدولة الريعية :

ان اخطر ما تعانيه الدولة الريعية هي انها ترسي اسس استمراريتها على ما تسيطر عليه من موارد وتقدمه من خدمات، فضلا على ان أدائها يتوقف دوما على مقدار ما تجبيه من ريوع وهي في العادة ضخمة.

ويجمع منظرو الدولة الريعية على ان نشاطات هذه الدولة تخلق حالة من الخضوع لدى المواطنين. فهم لا يرون أهمية للفوارق في توزيع الثروة، ولا تمثل هذه الفوارق حافزا كافيا لمحاولة تغيير النظم السياسية. ومع تجنب التعميم، يكمن الحل بالنسبة للفرد الذي يشعر بالغبن لمشكلاته اساسا في المناورة لحيازة منافع أكبر بواسطة النظام القائم وليس في التعاون مع آخرين يعيشون حالته لأجل التغيير.[١١]

وهذه الملاحظة مهمة، ويمكن الاستدلال بها لتفسير سلوك قطاعات واسعة في العراق التي تعاني من مختلف آثار السياسات التي تنتجها القوى المتنفذة التي تستند الى اقتصاد ريعي. وعلى الرغم من كل تلك المعاناة إلا انها لم تيتح بلورة وعي يؤدي الى طرح بدائل، بل ما زالت تراهن على حل مشكلاتها في اطار النظام ذاته.(١٢)

كما ان اساليب الانفاق العام تؤدي عادة الى نتائج عكسية تعوق عملية تقدم وتطور النظام الاقتصادي والاجتماعي، وذلك لأسباب عدة منها ان الرخاء أو الازدهار الاقتصادي الظاهر ليس مؤشرا على كفاية (كفاءة) أداء الاقتصاد الوطني أو مستوى تطوير المجتمع أو درجة تصنيعه، بل انه يؤدي الى اعاقة التنمية بتخدير الناس ودفعهم الى الاكتفاء باقتسام المنافع الآنية المتأتية من الانفاق الحكومي المتولد من الريوع النفطية والى تقديم مطالب اضافية لا مبرر لها سوى ان الثروة النفطية لا تكلف أحدا جهدا، فهي موجودة بوصفها خيرا يفيض على الجميع.

لعنة الموارد النفطية :

ان لايرادات الموارد الطبيعية وفي المقدمة منها النفط قدرة على ارساء الحرية والعدالة والتنمية والديمقراطية في جانب، مثل ما لها قدرة هائلة على ترسيخ الاستبداد والجور والاحباط حيثما كانت الدولة هي المتحكم بهذه الثروة، في جانب آخر.

ان الريعية النفطية تعزز السمات التسلطية في تلك النظم السياسية المتحكمة بالثروة، بمعنى آخر يمكن القول ان الريعية النفطية في مثل هذه الدول هي الاقتصاد السياسي للاستبداد، وهو ما دفع البعض الى اصطلاح (لعنة النفط) أو (لعنة الموارد)، بل ان هناك من يسمي النفط (براز الشيطان).

ان فرضية لعنة الموارد، تفيد ان ثروة الموارد الطبيعية، بدل أن تعزز التنمية والنمو، أصبحت سببا للركود الاقتصادي والفساد والحرب الأهلية.

ان الابعاد الاقتصادية لهذه اللعنة، تؤدي الى رفع سعر صرف العملة بسبب تدفق العملة الأجنبية على الرغم من زيادة معدل التضخم وتراكم آثاره. وهذه الزيادة في قيمة

العملة تضعف القدرة التنافسية لقطاعات الصناعة والزراعة، فتؤدي الى فقدان فرص العمل وتزايد البطالة(١٣).

وشهد العراق معدلات تضخم أعلى بكثير من بقية الدول النفطية الى جانب رفع سعر صرف الدينار تجاه الولار الامريكي: من حوالي (١٩٩٠) دينار بداية عام ٢٠٠٣ إلى (١٥٠٠) دينار نهاية عام ٢٠٠٣، ثم الى (١١٧٠) دينار بداية عام ٢٠٠٩.(١٤)

وهناك مشكلة أخرى في الاقتصاد تتعلق بالسياسة المالية والتضخم. فالفورات النفطية تنزع الى زيادة التوقعات، وتغذي آمال غير واقعية عن مداخيل المستقبل. وهذا بدوره يؤدي الى فقدان السيطرة على الانفاق الحكومي بما في ذلك الاضطلاع بمشاريع باهظة التكاليف. ويمكن لهذه المشاريع أن تتحول الى وسيلة للفساد وتوزيع النفوذ. والنتيجة النهائية هي فقدان الانضباط المالي الذي يغذي التضخم، ويزيد المديونية الخارجية، وينمي ثقافة الفساد. وتقدم الحالة العراقية (٢٠٠٦–٢٠١٤) نموذجا متميزا لذلك.

ولا تقتصر لعنة الموارد على مشكلات تتصل بالاقتصاد، فهي تقوض الحكم الحميد كما تقوض الديمقراطية. فالنفط يطلق تدفقات كبرى من العملة الصعبة، وتصبح هذه التدفقات الاساس لبناء شبكات من الاتباع والمحاسيب التي تساند الاستبداد وحكم الفرد، إذ ان حتى المستبد يحتاج الى قاعدة تأييد سياسي.

أثبتت الوقائع والاستنتاجات المقترنة بالدراسات الموثقة، ان ارتفاع مستويات الاعتماد على النفط والمعادن يؤدي الى تقليص معدلات النمو في البلدان النفطية المعنية، إذ ان هذه البلدان ضعيفة تماما في مجال التنمية البشرية، حسب مؤشرات الأمم المتحدة، وان نسبة الفقر ونسبة الانفاق العسكري في هذه البلدان أعلى، كما ان طابع حكوماتها تسلطي تماما. وان هذه البلدان تحوي مستوى أعلى من الفساد، كما ان احتمال نشوب الحرب الأهلية أكبر في البلدان النفطية.

وتأسيسا على ذلك، فهناك أربعة طرق يقوم فيها النفط والمعادن بتغذية النزاع أو الحرب الأهلية:(١٥)

١. ان تباطؤ النمو وازدياد الفقر، يولدان السخط والشعور بالاحباط، وهما وقود الحرب الأهلية.
٢. ان استشراء الفساد الحكومي يغذي الاندفاع الى تغيير نظام الحكم.
٣. ان الحكم التسلطي يتيح لحزب واحد السيطرة على الموارد واستخراجها لفائدته، مما يمعن في سخط القوى المستبعدة.
٤. ان بيع الموارد الطبيعية المنهوبة، أو تهريبها يمد الجماعات المسلحة المتمردة أو المناوئة بالمال اللازم.

مفارقة الوفرة النفطية :

بعد مرور أكثر من ربع قرن على الفورة النفطية لعقد السبعينيات من القرن الماضي، وحصول قفزتين كبيرتين في اسعار النفط أثناء عقد التسعينيات، نجد أن اغلب الدول المصدرة للنفط تتمرغ في أزمة، لا سيما تلك التي تعاني من نقص رأس المال. وابتليت هذه البلدان بالاختناقات، وانهيار الانتاج، وتدني الكفاية، وتزايد التضخم، وعجز الميزانية... ولما أخذ الاداء الاقتصادي للبلدان المصدرة للنفط يزداد سوءاً، فان استقرارها السياسي فقد ثباته.

ولقد تم وصف هذه الحالة بـ"مفارقة الوفرة"، وهي ظاهرة تثير حيرة الباحثين وصانعي السياسة على حد سواء. ذلك ان المنطق يقول ان وقوع البلدان الثرية بالنفط – وهي بلدان متباينة – في مطب أزمة اقتصادية وسياسية عاصفة هو أمر يثير الذهول والحيرة.

ولهذه المفارقة تبعات عالمية. فاذا كانت الفورات النفطية مرشحة لتوليد الفقر، واللامساواة، والأزمات السياسية داخل الدول المصدرة للنفط، فأن من شأن هذه الازمات، بدورها، أن تولد صدمات نفطية جديدة قد تنطوي على عواقب وخيمة لا يمكن التكهن بها، لا سيما اذا اخذنا بنظر الاهتمام ان العملة العالمية لتداول النفط هي الدولار الذي يعد اساس قوة الاقتصاد الامريكي والذي يستمد قوته عن طريق مبيعات النفط الهائلة، أو ما يعرف بالبترودولار.

ان الدول النفطية لا تشبه الدول الأخرى، فان اقتصاداتها المعتمدة على النفط ونظمها السياسية تتشكل تشكلا جوهريا بفعل دفق الدولارات النفطية. فالثروة قادرة على صب المؤسسات في قوالب معينة صبا محكما فاق التخيلات والمدارك. ويصح ذلك بوجه خاص على الدول التي يقترن فيها استغلال النفط بمرحلة بناء الدولة الحديثة، وهو الحال الأكثر شيوعا. وحين يحصل هذا الاقتران، فان الدولة تجنح في تطورها جنوحا يشوه مؤسساتها ويضعف قدراتها.

كما ان التساوم بين شركات النفط الحريصة على ضمان مصادر جديدة من النفط الخام، وبين الحكام التواقين الى ترسيخ قواعد حكمهم يخلف وراءه إرثا مريراً من المركزة الشديدة للسلطة السياسية، وشبكات التواطؤ بين موظفي القطاع العام واصحاب القطاع الخاص، واختلال التنمية باعتمادها الاحادي على المعادن، واعتماد التنمية على دعم الاسعار المصطنع بفضل ريوع النفط، والغاء الايرادات الحكومية المستمدة من الضرائب المحلية وغيرها، لتحل الدولارات النفطية محلها.(١٦)

ان الدولة النفطية هي اشد تبعية لسلعة واحدة من أية دولة أخرى، إذ ان استغلال هذه السلعة آيل للنضوب أكثر من سواه، فهو يعتمد على كثافة عالية لرأس المال أكثر من غيره، وهو محصور في قطاع ضيق أكثر من غيره وهو شديد التمركز في الدولة، وهو مولد للريوع أكثر من غيره. وهذا كله نذير سوء للتنمية الناجحة.

ان هوس النفط يعزز المنطق الاقتصادي للنفط، فدخول أموال النفط يزيد من تدفق البترودولار، فيشجع نشوء منظومة معتقدات جديدة حول الدور المتسع للقطاع الحكومي، كما يشجع أنماط سلوك جديدة ونشوء مصالح جديدة داخل الحكومة وخارجها، كما يميل الى تقوية نزعات الاستهلاك التي تغطي نزعات الانتاج. كما ان هذه الأموال المتدفقة تعيق آليات تصحيح الاختلالات، فترسخ التبعية الاحادية للبترودولار.

وبالطبع فأن هوس النفط لا يقتصر على الحكام، ذلك ان سهولة الحصول على الأموال يضعف اخلاقيات العمل التقليدية، ويضعف محفزات تنظيم العمل في السوق، كما

يضعف الانضباط المالي في الصرف داخل أجهزة الحكومة، ويضعف العمل على التقشف، ويولد اعتمادا خطيرا على الدولة لحل كل القضايا، ويؤدي ذلك بدوره الى زيادة الاعتماد على عائدات النفط.

وفي سائر الدول النفطية النامية، ترتكز القوة الاقتصادية والسلطة السياسية، على القدرة المزدوجة على:

١. استخلاص الريوع النفطية من الخارج من المحيط العالمي للطاقة.

٢. توزيع الريوع داخليا باستعمال المعايير السياسية كآلية مركزية للتوزيع.

ويخلق ذلك ترابطا وثيقا على نحو استثنائي بين السلطتين الاقتصادية والسياسية، ويطور شبكات تواطؤ تقوم على التبادل بين حق الحكم وحق جني المال.

وهكذا فان حكام البلدان (غير الديمقراطية) المصدرة للنفط لا يملكون أي حافز مباشر يدفعهم لأن يكونوا مقتصدين، كفوئين، ومحترسين في رسم السياسات، كما لا يوجد لديهم أدنى سبب يدعوهم الى مشاركة السلطة مع الآخرين.

ان هذا الاطار المحيط بصنع القرار، الناشئ عن توزيع الريع والمرتكز عليه، هو الذي يفسر لغز مفارقة الوفرة. إذ ان الاموال التي تتدفق على خزائن سلطة شديدة المركزية لا تقود إلا الى المزيد من تمركز هذه السلطة. وبدلا من ان يعمل قادة هذه البلدان على تجنب التصنيع المتسرع والحد من الانفاق الزائد والاستهلاك المحلي المفرط، وان يعملوا على الحد من هيمنة الدولة المتزايدة على الاقتصاد، أو [1]يعملون على اصلاح القضاء، والشفافية المالية، وحكم القانون، فهم يتصرفون على نحو مغاير، وذلك من منطلق الثقة بقدرتهم على ارجاء الاستحقاقات السياسية والاقتصادية الملحة، واتخاذ تدابير هي عكس ذلك تماما، اذ تحل الدولارات النفطية محل الحنكة السياسية لادارة الدولة.[١٧]

التفسيرات السياسية للعنة الموارد :

ان نظريات الفشل السياسي يمكن أن تتوزع على ثلاث فئات :[١٨]

١. نظريات الادراك، المتعلقة بالوعي والادراك، والتي ترى ان وفرة الموارد تولد نمطا من قصر النظر عند صانعي السياسة.

٢. النظريات الاجتماعية، التي تشير الى التأثير المدمر الذي تسببه الطبقات والقطاعات الموسرة وشبكات الاتباع وجماعات المصالح، إذ ان صادرات الموارد تعزز جبروت تلك الطبقات التي تميل الى اتباع سياسات معيقة للنمو.

٣. نظريات الدولة، التي ترى ان وفرة الموارد تنزع الى اضعاف مؤسسات الدولة اللازمة لترسيخ التنمية الاقتصادية طويلة الاجل.

ومن بين التفسسيرات التي اعطيت لظاهرة لعنة الموارد، تقلب سعر المورد أو الثروة، وتحديداً النفط، والتأثير المزعج لتقلبات الدخل في النفقات الحكومية. وهناك تفسير آخر هو المبالغة في قيمة العملة في الدول الغنية بالموارد، أو ما يسمى بـ (المرض الهولندي)*، وتعويقها لنمو قطاعات التصدير، لا سيما الزراعة والتصنيع.

لكن أهم تفسير للعنة الموارد، هو التأثير السلبي لارتفاع ريع الموارد الطبيعي، وهو ظاهر بوضوح في الدول الغنية بالنفط والغاز. إذ ان حكومات تلك الدول تصبح مكتفية ذاتيا بالدخل المتولد من ايرادات النفط العالية.[١٩]

وبصورة عامة يمكن تلخيص مخاطر النفط، بما يأتي:

يتيح التفط فرصة الازدهار أمام المواطنين، كما هو الحال في النرويج وآلاسكا، حيث المؤسسات الديمقراطية الراسخة للمجتمع المدني، مثل حكم القانون، واستقلال القضاء، والصحافة الحرة، قد توطدت منذ أمد بعيد قبل اكتشاف النفط. أما البلدان التي تفتقر الى المؤسسات الديمقراطية، فأن النفط عمل فيها على تعميق الفساد والطغيان والقمع.

وحين تسيطر الحكومات على النفط وتتحكم بعائداته، تحصل الامور الآتية:[٢٠]

١. معاناة الاقتصاد الوطني:

* هو تأثير الارتفاع المفرط في سعر صرف العملة الوطنية للبلد النفطي على القطاع التجاري غير النفطي.

أ. ان الطلب على العملة الوطنية يميل الى الازدياد فترتفع قيمتها اكثر من اللازم. وينتج عن هذا أمران: تصبح السلع الاجنبية رخيصة الثمن، ومن جهة أخرى يفقد الصناعيون والمزارعون الوطنيون قدرتهم التنافسية حتى داخل الاسواق الوطنية.

ب. ان الاعتماد الاحادي على النفط يضعف التنوع الاقتصادي. وتزداد تبعية الاقتصاد الوطني للنفط باطراد، مثلما تتزايد تبعيتها لاسعار النفط العالمية، وهي اسعار متقلبة.

ت. ان عائدات النفط التي تتدفق على الحكومة تضعف القطاع الخاص وتخنق الطبقة الوسطى، وهما حجر الاساس في الديمقراطية والحرية الاقتصادية.

ث. ان الفجوة بين مداخيل السكان تتسع. فالنخبة الثرية تزداد ثراء، ويتحول المعوزون الى رهائن للحكومة.

٢. معاناة الحكومة الوطنية:

النفط = المال = السلطة = الفساد = الاستبداد

أ. ان الثروة النفطية تغذي انعدام الكفاية ، وتزيد في مركزة السلطة، وتنشئ رأسمالية أتباع وأقارب، وتشجع الانفاق الحكومي بلا حساب.

ب. تغذي الثروة النفطية تمويل أدوات القمع الحكومية، مدعمة بجهاز قضاء أسير لأهواء الحكومة، ومدعمة بوسائل اعلام أسيرة للحكومة.

ت. تستخدم الحكومات الثروة النفطية لرشوة الجماهير بمدارس مجانية، ورعاية صحية مجانية.

ث. ان المواطنين العاديين الذين يعيشون في ظل الخوف، سوف يصوتون للحكومة. أما المواطنون المبدعون وذوي الكفاية، فانهم يهجرون البلاد ان استطاعوا، مما يحرم الأمة من أهم وأثمن مورد من مواردها، ألا وهو الرأسمال البشري.

وفي مثل هذه الظروف تقوم الديمقراطية بالاسم ليس إلا.

٣. معاناة الدول الأخرى:

أ. تميل النخب الحاكمة في الدول النفطية الى شراء ارهابيين عبر تمويل نشاطات هؤلاء في اماكن أخرى.

ب. يمتد تأثير الثروة النفطية الى الدول الاخرى للتحريض على الديمقراطية.

ت. تعمل الاموال النفطية على تغذية امدادات السلاح والذخيرة من بلدان منتجة مستبدة أخرى، فتعمل بطريقة غير مباشرة على تعزيز الاستبداد في تلك الدول.

ث. يمكن للاموال النفطية أن تؤثر على التصويت في الامم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

ومن المفارقات، ان تدني اسعار النفط يوفر أفضل فرصة لانشاء المؤسسات السياسية والادارية القادرة على ادارة النفط، والتخلص من الفاسدين. ان ذلك قد يشكل فرصة فريدة لانتشال دول النفط من حلقة التنمية الفارغة الى حلقة التنمية المزدهرة، وذلك بالاعتماد على الرأسمال البشري الذي يتطلب أجهزة خدمة مدنية، أي قادرة على الجدارة والأهلية لتحل محل نظام تعيين المحاسيب والاتباع.

المبحث الثاني : أثر الريع النفطي على بناء الديمقراطية في العراق

أدى النفط دورا مهما في بناء دولة العراق المعاصر، وكان له الأثر الأكبر في تأسسيس الدولة وتحديد اتجاهاتها السياسية والاقتصادية، ولا يزال النفط في العراق وتأثير العامل الدولي فيه يكتب سطورهبالنار والدم.

مرت قضية النفط في العراق بالمحطات الرئيسة الآتية:[٢١]

١. مرحلة الامتيازات النفطية والتي تبلورت بتوقيع امتياز شركة النفط التركية (البريطانية) في ١٤ آذار ١٩٢٥، التي تم تغيير اسمها في ٨ حزيران ١٩٢٩ إلى شركة نفط العراق (IPC) والتي هيمنت لاحقا على استغلال جميع نفط العراق.

٢. اتفاقية مناصفة الأرباح بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق سنة ١٩٥٢.
٣. صدور القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ والذي انتزعت فيه حكومة الجمهورية العراقية (٩٩,٥%) من مساحة امتيازات شركات النفط.
٤. تأميم شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق (١٩٧٢ – ١٩٧٥) والاستثمارالوطني للنفط.
٥. مرحلة الحصار الشامل المفروض على العراق (١٩٩٠–٢٠٠٣)، وصدور قرار مجلس الأمن (٩٨٦) في ١٤ نيسان ١٩٩٥ (برنامج النفط مقابل الغذاء).
٦. مرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي– البريطاني للعراق في نيسان ٢٠٠٣.

واعتمادا على هذا الاستعراض السريع لتاريخ العراق السياسي/الاقتصادي المعاصر، يمكن تسجيل الملاحظات الآتية التي أثرت في ذلك المسار لغاية ٢٠٠٣، وعلاقة النفط به:

١. تكمن الميزة المهمة لهذا التاريخ، منذ بزوغ الدولة المعاصرة في العراق عام ١٩٢١، في حقيقة خضوع البلاد بصورة مباشرة للنفوذ البريطاني لمدة (٣٧) عاما ولغاية ١٤ تموز ١٩٥٨.

وبصورة غير مباشرة وتأثيرات خفية للحقبة التي أعقبت ذلك التاريخ. ويكفي ان شركة نفط العراق (البريطانية) كان لها دورا لا يستهان به لغاية ١٩٧٢.

هذا الوضع من الخضوع أثر دون شك في تأطير التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

٢. يمكن قراءة التاريخ السياسي للعراق المعاصر، كسلسلة متصلة من الغزوات الأجنبية، الانقلابات، الانقلابات المضادة، التدخل الأجنبي، المؤامرات، المكايد والمكايد المضادة، كبت المعارضة السياسية وقهرها، الحروب، الفتن الداخلية، تدخل العسكر في السياسة، العقوبات الاقتصادية، واخيرا الاحتلال.وفي هذا التاريخ لم يكن للشعب رأي في القرار السياسي أو التنمية.

٣. استلزمت التغييرات المتعاقبة في القيادات السياسية والشخصيات الحاكمة، تغييرات واسعة في السياسات والاولويات والتوجهات، والتي قادت الى ابطال منافع التخطيط في بلد يفتقر الى المؤسسات المدنية الناضجة.

وتتجلى أحد أهم العيوب الخطرة لاستراتيجية التنمية في العراق ابتداء من مجلس الاعمار (الذي انشأ بعد اتفاقية مناصفة الأرباح)، بأنها انساقت وراء مستوى الايرادات النفطية، وأصبحت التنمية بغض النظر عن شكل النظام السياسي وتوجهاته – دالة على العائدات النفطية.

وبدلا من مراكمة الفائض المالي النفطي كهدف اقتصادي لاستعماله في المستقبل، أو استثماره، وجدت الحكومات المتعاقبة طريقا سهلا، إذ قامت بتجريف حصة متزايدة من الايرادات النفطية لاغراض الانفاق الاعتيادي (الميزانية التشغيلية) حتى قاربت في الوقت الحاضر (٨٠%)، وفضلا عن ذلك وبسبب سياسة الخنق التي اتبعتها الشركات النفطية، والسياسات الاقتصادية غير المستقرة في العراق، كانت نسب الانتاج الى الاحتياطيات النفطية اقل نسبة في العالم ولم تتجاوز (٠,٨%) .

لقد كانت الوسيلة الرئيسة في جهود التنمية الاقتصادية بالعراق، هي استغلال الموارد المتولدة من قطاع الصناعات الاستخراجية النفطية لتطوير الصناعات الاقتصادية الأخرى، ويلاحظ من مسار الاقتصاد لسنوات عدة، ان بقية القطاعات الاقتصادية، لا سيما الصناعات التحويلية والقطاع الزراعي لم تنمو بالصيغة المطلوبة. وبقيت صناعة استخراج النفط الخام مهيمنة على الاقتصاد العراقي رغم مرور اكثر من (٦٠) سنة على جهود التنمية. وقد انكشف هذا الخلل الخطير في عدم تطور قاعدة الاقتصاد العراقي، أثناء سنوات الحصار، عندما تبين ان ما ينتجه قطاع الزراعة المتحلف وقطاع الصناعات التحويلية، لا يكاد يسد جزءاً يسير من حاجات الشعب الى السلع الغذائية والصناعية التي كان يغطيها الاستيراد من الخارج بفضل العوائد النفطية.

لقد مثلت قضية النفط حجر الزاوية في المشروع الوطني العراقي الذي كان هدفه تحرير الثروة النفطية من قبضة الاحتكارات الأجنبية، ولكن جانبا جوهريا من القضية غطى على ذلك الانجاز، وهو ما تختزنه الثروة النفطية في ظل نظام مستبد واقتصاد متخلف من قدرة على صياغة علاقة غير متوازنة بين الحكومة التي تمسك بيدها السلطة والثروة من جانب، والشعب المغترب عن ثرواته من جانب آخر. ان استفراد القطاع النفطي بقطاعات الاقتصاد الانتاجية وتهميشها، هو الوجه الآخر لاستفراد الحاكم المستبد بالمجتمع واخضاعه لاملاءاته، وينخرط هذان الوجهان في منظومة واحدة هي "الاستبداد النفطي" التي تهيمن على العراق، سياسة واقتصادا ومجتمعا، منذ ما يناهز ستة عقود[٢٢].

وبلغة الارقام نسجل ما يلي: [٢٣]

١. كانت ايرادات العراق من النفط تمثل نحو ٦% من الدخل القومي حتى سنة ١٩٥٠، ولكنها قفزت الى نسبة ٦٢% سنة ١٩٧٩.
٢. مثلت الايرادات النفطية ما نسبته ٩١% من الاموال المستثمرة في الاقتصاد العراقي للسنوات ١٩٥١-١٩٧٩.
٣. انخفضت مساهمة الصادرات غير النفطية من مجموع أقيام صادرات العراق، من نسبة ٤٦,٥% سنة ١٩٥٠ الى ٢% سنة ١٩٧٦.

كل هذا تم على حساب المنتوجات الزراعية والصناعية التي كانت تمثل نسبة ٦٢% من مبيعات القطاع الصناعي (عدا النفط) سنة ١٩٥٤.

ان هذا يمثل نقطة فاصلة بين صفحتين للمشروع السياسي العراقي:

١. صفحة ما قبل تسيد النفط ١٩٢١ – ١٩٥١.
٢. صفحة الاستبداد النفطي ١٩٥٢ فصاعداً.

العامل الدولي :

ان موارد النفط لا تتفاعل ايجابيا مع المؤسسات الوطنية دون وجود قوة اجتماعية واعية لشروط التطور وملتزمة بها. واذا كان نشوء وتطور تلك المؤسسات محكومة بآلية

داخلية، واكتشاف النفط وتطويره بعوامل خارجية، فان عدم الانسجام بين حجم الثروة النفطية والمؤسسات المطلوبة لاستعمالها العقلاني، يصبح متوقعا ومنطقيا.

لقد ارتبطت الصناعة النفطية في العراق بالعامل الدولي، وتحديدا بالغرب، فالنفط يعد سلعة استراتيجية/اقتصادية ذات أهمية قصوى بالنسبة للغرب بصورة عامة والولايات المتحدة بصورة خاصة، فهو يشكل عصب الحياة العسكرية والمدنية لها. ولهذا فالنفط وحمايته من أي تهديد يبقيان الهدف الثابت في السياسة الامريكية.

ومهما كانت درجة استقلالية القرار السياسي للدول النفطية المنتجة – لاسيما دول منظمة اوبك – فأنها ستتأثر بدرجة أو بأخرى بما تريده الولايات المتحدة: فتقنية الصناعة النفطية المتقدمة هي صناعة أمريكية، كما هو الأمر مع شركات النفط الكبرى وكذلك ناقلات النفط العملاقة، والمصافي الكبرى حول العالم، وفي الجنود الامريكان الذين يحرسون صمامات النفط وطرقه بالقواعد والانتشار البحري، هذا فضلا على ان الولايات المتحدة هي أكبر مستورد ومستهلك للنفط في العالم، وان عملة النفط هي الدولار الامريكي. وعندما تخلت الولايات المتحدة عن الذهب غطاءً للدولار، فقد أصبح النفط تدريجيا، البديل الذي يدعم سعر صرف العملة الامريكية، وهكذا أصبح الدولار النفطي هو الاحتياط النقدي العالمي، وازدادت قيمة هذا الدولار النفطي مع الزيادة الهائلة في الطلب على النفط عالميا.

واستنادا الى ذلك، ولما كانت الفكرة الاساسية التي حكمت الاستراتيجية الامريكية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية هي ارساء هيمنة اقتصادية تاخذ بيد الولايات المتحدة نحو السيطرة العالمية، فان تحريك الآلة الاقتصادية الامريكية يعتمد أيضا على المواد الاولية الخارجية والتي يأتي النفط في المقدمة منها، وبما ان المال الامريكي يراقب ويضبط بطريقة خفية الاقتصاد الوطني للبلدان المنتجة، ويجعله تحت هيمنة الاقتصاد الأمريكي، فان دول النفط، ستكون هي الاخرى تحت الرقابة وعمليات الضبط الامريكي مستكملة بها توسيع نطاق سياسة الهيمنة على العالم.

ان هذا سيؤدي بالنتيجة الى دوران حكومات البلدان المنتجة للنفط في فلك السياسة الامريكية، وما يتبع ذلك من حماية امريكية – مباشرة وغير مباشرة –لاؤلئك الحكام الذين سوف لايجدون طريقا غير الاستبداد لخدمة الأهداف الامريكية.

وقد يبدو هذا الاتجاه متعارضا مع السياسة الخارجية الامريكية التي تدعو الى نشر الديمقراطية، وهنا كان الخيار الديمقراطي توظيفا لخدمة الأهداف الأمريكية، بانتاج (طبقة) مستعدة لأداء هذا الدور عن طريق اللعبة الديمقراطية تحت الاشراف الامريكي.

المشروع السياسي العراقي :

ارتكز المشروع السياسي العراقي بعد تأسيس دولة العراق المعاصر على الموارد الطبيعية المتاحة التي يقع النفط في المقدمة منها، بل واستعمل تلك الموارد، لا سيما بعد الطفرات المالية الكبرى التي تحققت نتيجتها، لقهر المجتمع حينا وترويضه حينا آخر.

وفي تحليل ظهور النزعات الاستبدادية في العراق المعاصر، نجد ارتباطا قويا لذلك مع نمو الايرادات النفطية، فقد مثل النفط بايراداته المتصاعدة بعد التأميم عام ١٩٧٢ الشريان الدموي للاستبداد.

ان موارد الصادرات النفطية من العملة الاجنبية تعين في الوقت الحاضر والمستقبل المنظور، خصائص النظام المالي والنقدي في العراق من جوانبه جميعا. ولم يعد مقبولا اقتصار البحث الاقتصادي والمالي على مجرد التذكير باعتماد الانفاق الحكومي والاستيرادات على مورد النفط بل الأهم كيف يسلك المورد النفطي في نظام الحياة الاقتصادية بمجموعها، وهو ريعي بامتياز. وتمثل العملة الاجنبية من المصدر النفطي، عمليا جانب العرض في سوق الصرف، وترسم نطاق حركة سعر الصرف. وهذه الحقيقة لوحدها تكفي لجعل الاقتصاد الوطني حالة خاصة.

من الناحية المبدأية لا تتجه الدولة الغنية بالموارد الطبيعية، بالضرورة الى التسلط واهمال العدالة في توزيع فرص الرفاه، بل يسمح المورد الطبيعي بتقديم خدمات عامة بما فيها التعليم والصحة، وكذلك ضمان حد أدنى من الدخل للجميع.

وبالامكان، نظريا، انجاز تلك الاهداف أكثر مما تستطيع الدول التي تعتمد على الضرائب لتمويل انفاقها العام. ولقد نجح العراق نسبيا على الاقل في تأمين مستويات مقبولة في مجالات التعليم والصحة. ولكن توجد كثير من الدلالات على عدم اهتمام الدول الغنية بالموارد الطبيعية بتعزيز العدالة الاجتماعية.

واستنادا الى الدراسات الاحصائية فهناك ارتباط بين موارد النفط والمعادن، وغياب الديمقراطية، وثمة تلازم مفترض بين الديمقراطية والضريبة. فعندما تغني موارد النفط الحكومة عن الضريبة، تسمح لها بالاستمرار في استبدادها دون مقاومة كبيرة من المجتمع.

ويبدو ان التوزيع النهائي للدخل النفطي على اسس أكثر عدالة يقود الى زيادة طلب المجتمع للديمقراطية ويقوي اسسها، في حين يساعد تضييق الانتفاع من النفط الى ترسيخ الاستبداد.

ولعل الخلاصة غير المتحيزة تفيد وجود قوى ذاتية في الاقتصاد الريعي تدفع نحو تقليص فرص الديمقراطية الى جانب عدم الكفاية في التصرف بالموارد. ولكن لا تنفرد تلك القوى بالهيمنة على آليات حركة المجتمع، بل تبقى دوافع التقدم الاقتصادي موجودة وفاعلة أيضا، وتوجد اوساط اجتماعية تعبر عنها.[٢٤]

ينصرف مفهوم الدولة الريعية الى هيمنة الدولة على مصادر الدخل الوطني، لاسيما تلك التي يرتبط نشاطها بظروف الطلب الخارجي وتقلباته بغض النظر عن القدرات الانتاجية لذلك المصدر، واذا كان النفط انموذجا للاقتصاد الريعي المركزي الذي تهيمن عليه الدولة في العراق ويشكل قرابة (٧٠%) من الناتج المحلي الاجمالي، فان الدولة دون شك تمتلك مصدرالدخل الرئيس ومركز ثروة البلاد الوطنية دون منازع.

وعلى الرغم من ظهور انموذج اقتصاد السوق واشاعة المشاركة السياسية الديمقراطية في العراق، بعد أن ابتعدت البلاد عن انموذج الاستبداد الشرقي القائم على استحواذ السلطة السياسية المركزية على الفائض الاقتصادي – من الناحية النظرية على أقل تقدير – والتحول صوب المشاركة السياسية وعدها وسيلة مهمة توظف من أجل استقرار المجتمع واستمرار

تطوره بما يؤدي الى احداث تأثير بالغ في اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا إن اتجاهات الفلسفة الاقتصادية السائدة وسلوكيات الانفاق في الموازنات العامة للبلاد وطريقة التصرف بالموارد النفطية، ما زالت تمثل انموذجا للدولة الريعية المركزية[٢٥].

ليس هناك أوضح من التجربة التي مر بها العراق على مدى العقود الماضية في تفسير طبيعة العلاقة التي يمكن أن تقوم بين الدولة والمجتمع حين تمتلك الدولة وتتصرف بجميع مصادر الثروة، وبضمنها أكبر مصدر لايراداتها الاقتصاد. وليس هناك أوضح من تجربة العراق في اظهار المدى المريع الذي يمكن أن تذهب اليه الدولة في سوء استعمال هذه الثروة وتبديدها. ان للتجربة العراقية الكثير من الخصوصية التي جعلت منها نسخة في غاية التطرف بقدر ما يتعلق الامر بعلاقة الدولة بالمجتمع، أي احتكار الدولة للثروة الاجتماعية. وهي قدمت انموذجا مهما لما عرف بـ (لعنة الموارد)، أي عندما تتحول الثروة الطبيعية الى عامل رئيس في تشويه الاقتصاد ونمو الاستبداد.

الاستبداد النفطي في العراق :

لا تتمثل المفارقة في مدى التشويه الذي أحدثته الثورة النفطية وايراداتها في الاقتصاد العراقي فحسب، بل تتمثل أيضا في دعم وترسيخ حكم مستبد ورط البلاد في حروب متعاقبة، وتسبب في تبديد ثروة مالية هائلة. فقصة استغلال النظام السابق للثروة النفطية للعراق هي قصة عقود من دمار وحروب وغياب استثمار، خرج منها العراق باقتصاد منهار ومفلس، وبنية تحتية مدمرة.

لقد كانت زيادة عوائد النفط العنصر الاساس في منظومة الاستبداد النفطي في العراق، وتحديد مساراتها. وبسبب هيمنة الحكومة على الثروة النفطية، أتاحت زيادة عوائدها للسلطة الحاكمة أن تستقل عن المجتمع وتستقوي عليه بأدوات يُسرها المالي.[٢٦]

ان استئثار الدولة بالثروة النفطية وتحكمها في ايراداتها، قد منحا النظام السابق في العراق المهيمن على الدولة القدرة من التخلص من ضغوط المجتمع، قدر ما يتعلق الامر بحاجته الى الشرعية السياسية والى القاعدة الاقتصادية والاجتماعية المساندة، والتي تستند

اليها انظمة الحكم في البلدان الديمقراطية، إذ يشكل النظام الاقتصادي والضرائب المتأتية عنه المصدر الاساسي لتمويل الحكومة والادارة. ان التصرف بثروة نفطية كبيرة أتاح للدولة وللنظام السياسي التحكم، والى مدى بعيد، بالحراك الاجتماعي وتراكم الثروة لدى فئات معينة. وبفضل ذلك استطاع النظام السياسي في العراق في مدة زمنية وجيزة نسبيا، أن يلحق تغييرات جوهرية في الاصطفاف الاجتماعي عن طريق التحكم بتوزيع الثروة، مما أفضى الى تدهور وتبدد شرائح اجتماعية وظهور شرائح وفئات أخرى ترتبط مباشرة عن طريق وشائج الولاء والقرابة بالطبقة المهيمنة على الدولة ونظامها السياسي، وهذا ما أدى لاحقا الى انهيار الطبقة الوسطى أثناء حقبة التسعينيات من القرن الماضي، بسبب تفاعلات القمع السياسي والحصار الاقتصادي.[٢٧]

ان النفط في عالم اليوم هو الثروة، والثروة هي السلطة. وفي العراق يقود النفط الى الاستبداد... وان احتكار الحكومات العراقية السابقة لعائدات النفط هو السبب الجذري للاستبداد والحرب وتمزق العراق أرضا وشعبا.

لقد لعب الاستئثار بالثروة النفطية دورا كبيرا في منح النظام السياسي السابق قدرة شبه مطلقة على دعم حكمه وترسيخه، وعلى اتخاذ القرارات المصيرية، بما في ذلك شن الحروب المدمرة على الدول المجاورة، والانفاق العسكري الهائل والتصرف بشكل فردي ومعزول عن مصالح المجتمع في اهم قضايا الاقتصاد والسياسة والعلاقات الدولية. لقد عززت الثروة النفطية نزعة التعارض بين الدولة والمجتمع، بل ومكنت الاولى من تدمير الثاني بدلا من رعاية مصالحه.

لقد مثل توفر الثروة النفطية في الكثير من البلدان نقيضا لتطور الديمقراطية ومصدرا اساسيا لتفشي الاستبداد بفعل قدرة الدولة على اختطاف واخضاع المجتمع المدني بوسائل الاغراء والاكراه. ولا يزال النفط في عراق ما بعد ٢٠٠٣، يلعب دوره السابق في تفشي ظاهرة الفساد واسعة النطاق، إذ بلغت أقيامه أرقاما فلكية يصعب تقصيها أو السيطرة

عليها، مما يؤشر هزالة الديمقراطية التي يتشدق البعض بادعائها، وغياب الشفافية واسس الرقابة والمحاسبة الحقيقية.

وبدلا من أن تتيح الثروة النفطية فرصا حقيقية للتراكم الرأسمالي، وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما تمثله هذه الثروة من موارد مالية ضخمة جاهزة، فانها غالبا ما أفضت الى نشوء اقتصادات مشوهة تقوم على الاستهلاك المسرف، واقتصاد يعتمد الى حد كبير في ادائه على الايرادات المالية التي يدرها بيع الموارد الطبيعية في الاسواق الدولية، مما يجعلها عرضة للتقلبات التي تتعرض لها الاسواق. وفضلا عن ذلك فان استئثار الدولة بالثروة الطبيعية يمنح النظام السياسي الحاكم الأداة الفاعلة لضمان استمراريته وشرعيته عن طريق وسائل الفساد الاداري والحكومي، نتيجة تغليب مظاهر الولاء السياسي والقرابة والمحسوبية في توزيع الثروة على النشاط الاقتصادي الفعلي(٢٨).

ان الثروة النفطية في البلدان التي تعاني من ضيق القاعدة الاقتصادية تمنح الدولة والحكومة التي تسيرها، امكانيات كبيرة تعد مصدرا اساسيا للنزعة الاستبدادية والعسكرة والفساد والهدر، وتشويه العملية الاقتصادية.

العراق بعد عام ٢٠٠٣:

فتح التغيير الذي جرى في العراق في العام ٢٠٠٣ الابواب بصورة واسعة على جملة من الاسئلة والمقترحات حول كيفية التصرفبموارد العراق النفطية.

ان الثروة النفطية ستبقى تشكل العمود الفقري للاقتصاد العراقي على مدى العقود القادمة، ولكن الأهم من ذلك هو الطريقة التي سيتم بواسطتها استثمار الثروة وتوزيعها وهي التي ستحدد الى درجة كبيرة مستقبل النظام السياسي والاجتماعي، أي مستقبل الديمقراطية، والأخطر من ذلك وحدة العراق وسيادته وسلامة أراضيه.

وجاءت المعالجات التي وردت في الدستور الدائم، لتزيد الامور غموضا وتشابكا وارتباكا، وما التفسيرات المقدمة من قبل الجهات ذات العلاقة، إلا تعبير صريح عن صراع المصالح بين تلك الاطراف.

لعل حاجات ومتطلبات اعادة الاعمار تقتضي زج جميع الايرادات النفطية على مدى أعوام عدة لتمويل مشاريع اعادة الاعمار ذات الكلف الهائلة. بيد ان حاجة العراق الماسة الى الاموال لم تمنع بعض المختصين من طرح أفكار جديدة بشأن خيارات ملكية القطاع النفطي وتوزيع ايراداته بما في ذلك خيار فريد في منطقة الشرق الاوسط وعموم الدول النامية.

ويمكن لهذا الخيار أن يشكل " اطارا جيوبوليتيكيا اقتصاديا جديدا يمكن ويتعين له ان يصبح انموذجا عالميا في نقل الاصول الاقتصادية من الحكومات الى المواطنين".[٢٩]

وتنطلق الدعوة الى تبني نمط جديد من ملكية الثروة النفطية يساهم في تشكيل قاعدة مادية لتبني الديمقراطية كنموذج للحكم يقوم على توسيع مشاركة المواطنين في ملكية الثروة النفطية، إذ ان بناء الديمقراطية لا يعتمد على النوايا الحسنة للقوى السياسية التي تدير النظام الحكومي، بقدر ما يعتمد على ارساء اسس مادية لأوسع مشاركة من قبل العراقيين فيالثروة الوطنية، بما فيها المشاركة الفعلية المباشرة في ملكية الثروة النفطية وايراداتها.

ان الملكية المباشرة للمواطنين، تعني منح قوة اقتصادية لهولاء المواطنين بطريقة يمكن أن توسع حجم الطبقة الوسطى التي تعد جوهر النشاط الاقتصادي والفكري ضمن اقتصاد يقوم على حكم القانون وتوسيع المشاركة في الملكية. كما انها ستؤدي الى تقليل مخاطر وقوع ثروة النفط العراقية تحت احتكار فئة يمكن لها عن طريق التحكم في توزيع الثروة أن تعيد تجربة النظام الاستبدادي السابق.

ان هذا النمط الجديد يستند الى تجربة قائمة تم تطبيقها في ولاية آلاسكا الامريكية، في ظل ما يعرف بـ (صندوق آلاسكا الدائم) الذي يتولى ادارة واستثمار (٢٥%) من الايرادات التي تتقاضاها حكومة الولاية من تطوير احتياطي النفط، واشترطت القواعد التي تم الاتفاق عليها الحفاظ على تمويل مشاريع البنية التحتية، وتوزيع المتبقي على مواطني الولاية بشكل أرباح سنوية.[٣٠]

وبعد التغيير الذي حصل في العراق، تصاعدت الدعوات للاهتداء بتجربة آلاسكا لتوزيع ايرادات النفط في العراق، عن طريق ما يمكن تسميته (صندوق العراقيين) الذي يعتمد على تخصيص جزء من ايرادات النفط لتوزيعها مباشرة على المواطنين.

وبصرف النظر عن الاراء المتباينة حول نسبة ما يخصص للصندوق أو آلية استثمار ايراداته، أو سبل توزيع عوائده فان الفكرة تقوم على ان هذا النمط يمثل الطريقة الاكفأ والأعدل لضمان تمتع العراقيين بالثروة الى جانب الفوائد الاقتصادية التي يمكن أن تترتب على القدرات الاستهلاكية والانفاقيةللافراد، والتي ستشكل عماد النشاط الاقتصادي وازدهاره.

وهناك من يقترح، بدلا من مراكمة وادخار الايرادات في (صندوق توزيع الثروة النفطية) لأجل استثمارها، أن يبدأ الصندوق فورا وبشكل مباشر بتوزيع ما يتلقاه من ايرادات على الموطنين العراقيين.

ومن اجل وضع حد لتشوه الاقتصاد العراقي وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين، وتسريع وتيرة النشاط الاقتصادي، ومنع نشوء نخبة استبدادية جديدة اعتمادا على قدرتها بالتحكم في مصدر ثروة البلاد، فهناك من يقترح اقامة صندوق ثان مماثل يختص بتوزيع حصة من الايرادات النفطية على الادارات الاقليمية والمحلية، يضمن العدالة في توزيع ايرادات النفط على عموم المحافظات والاقليم بهدف الحد من التوتر الطائفي والعرقي الذي تعود جذوره الى سوء توزيع الثروة بين المواطنين.

ومن الجدير بالاشارة، الى ان بعض القوى السياسية العراقية تبنت فكرة توزيع نسبة من الايرادات النفطية مباشرة على الموطنين العراقيين، وطالبت بادخالها ضمن تخصيصات الموازنة العراقية.

ولغرض استعمال واردات النفط للقيام بنهضة تنموية في مشاريع استراتيجية تخدم عموم العراق – بعيدا عن تصرف الاقاليم والمحافظات التي تفتقر الى الكفايات اللازمة – فقد اقترح كاتب هذه الدراسة في العام ٢٠٠٨، استحداث مجلس أعلى اتحادي للاعمار يوضع

تحت تصرفه سنويا نسبة من واردات النفط لاستثمارها في مشاريع كبرى تهدف الى استحداث نهضة تنموية تراكمية على اسس اقتصادية سليمة، وبعد دراسة المقترح واقراره من قبل مجلس الوزراء تم ارسالها الى مجلس النواب لغرض تشريعه، حيث يبدو انه قد تم ايداعه في الرفوف العالية !

ان التجربة المريرة التي مر بها العراق منذ تأميم النفط ولحد الآن، بعد أن تملكت الدولة وتصرفت بجميع مصادر الثروة، أظهرت المدى المريع الذي يمكن أن تذهب اليه السلطة في سوء استعمال هذه الثروة وتبديدها، فضلا عما اسهم عليه ذلك المورد في انتهاكات حقوق الانسان، وما اشاعه من فساد، مما يتطلب وقفة جادة وعلمية في كيفية ادارة تلك الموارد والتصرف بها، بما يسهم في خدمة المواطن العراقي ورفاهية، وترسيخ اسس الدولة الديمقراطية الواعدة.

تأثير الاستبداد النفطي على الديمقراطية :

العراق بلد غني بنفطه، فقير برأسماله البشري. وهذه مفارقة مؤلمة يبدو معها النفط مزيجا من النعمة في أحسن حال، واللعنة في أسوأها. ان العراق الممزق بالحروب، فقير من حيث المؤسسات السياسية الراسخة واقتصاد السوق (حقوق الملكية وحكم القانون)، وكذلك التعليم والصحة وهما أبرز مؤشرات الرأسمال البشري.

ان النفط يقود الى الاستبداد، وان احتكار الحكومات العراقية لعائدات النفط هو السبب الجذري للاستبداد والحرب، وتمزق العراق أرضا وشعبا.(٣١)

ترى هل زال الاستبداد النفطي بعد زوال الاستبداد السياسي المدعوم بالنفط بعد عام ٢٠٠٣؟ يبدو ان الاستبداد النفطي بصيغتهالعراقية بات منظومة فاعلة قادرة على فرض املاءاتها، وهي مؤهلة لافراغ الديمقراطية من مضامينها.(٣٢)

ولقد اقترنت الديمقراطية الجديدة في العراق، وبسبب المداخيل الهائلة للنفط، باستشراء الفساد المالي والاداري في الدولة، بحيث اصبحت ارقام الفساد المالي ارقاما فلكية

يصعب تقصيها أو ضبطها، ولا يزال العراق يحتل الدرجات المتقدمة في سلم الدول الفاسدة في العالم.

جاء في مقدمة التقرير السنوي لهيئة النزاهة لسنة ٢٠١٠:

" مازالت الوزارات ومؤسسات الدولة تعمل بطريقة غير شفافة، ويعاني القطاع العام من قلة خبرة ونزاهة قسم كبير من قياداته، والتدخل غير القانوني في اعماله، والضغط عليه من الاحزاب والجماعات الخارجة عن القانون، لتحقيق مصالح غير مشروعة... في النظام السابق كان الاستبداد السياسي وليد الاستبداد النفطي، أما في (المنظومة الديمقراطية) لما بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، فان الاستبداد النفطي قد تمخض عن وليد جديد هو الفساد السياسي، الذي تمثل في ضلوع مسؤولين كبار في الدولة بعمليات الفساد. لقد كشفت احصاءات هيئة النزاهة ان عدد الذين صدرت بحقهم اوامر القاء قبض بتهم الفساد ممن هم بدرجة مدير عام فأعلى قد بلغ عددهم (٤٠٢) متهما للسنوات ٢٠٠٦-٢٠١٠"، بما فيهم عدد من الوزراء .

ان تلك الرموز القيادية المدانة بالفساد المالي هي امتداد لأحزاب وكتل سياسية، إذ ان بعض عائدات الفساد المالي تستخدم لتمويل عدد من الاحزاب السياسية وتدعم أنشطتها.

ان الصراع بين الكتل السياسية المتنفذة في العراق لا ينصب على اختلاف البرامج السياسية لمستقبل العراق، بقدر ما هو صراع على حصة كل كتلة في تشكيلة الحكومة التي تتحكم بعوائد النفط، أي انه تواطؤ على اقتسام ما يسمى بـ (كعكة النفط).

الخاتمـــة :

يشكل وجود النفط في أي بلد فرصة ثمينة للاستفادة من هذا المصدر. وبما ان النفط مصدر ناضب، فان هذه الفرصة لا تتكرر وهي ذات أمد محدود، ويتطلب أن لا تفسح المجال لكثير من الاخطاء. وهذا يتطلب التحكم بتوقيت الخطوات المختلفة في عمليات النفط

كي تتناغم بعضها مع الآخر في خدمة المصلحة الوطنية الشاملة، وهذا يقتضي بالطبع وجود سياسة واضحة للبلد.

ان المعطيات الواردة في هذه الدراسة، تظهر ان الثروة النفطية تنزع الى تقليص النمو الاقتصادي في الدول النامية، وتزيد احتمالات العنف والحرب الأهلية، كما يبدو ان الحكم التسلطي هو رديف لعنة الموارد. غير أنه يمكن القول، ان لعنة الموارد ليست ذات نزعة حتمية، على الرغم من أغلب الدول النفطية، وجدت ان ثروتها الطبيعية هي مصدر مفاجئ للأسى والنكبات.

ومن خلال التجارب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عصفت بالدول النامية التي وجدت نفسها تطفو على ثروة هائلة من النفط، نجد ان اطروحة النفط يعيق الديمقراطية صحيحة وراسخة احصائيا، إذ ان النفط يثلم الديمقراطية لا سيما في الدول الفقيرة.

ان غياب الديمقراطية، أو تعثرها في البلدان المصدرة للنفط، يسهم فيه عامل خارجي أيضا، وهو ان تلك الدول كانت خاضعة للامتيازات النفطية للشركات الاحتكارية الغربية المدعومة بقوة من قبل حكوماتها، والتي عملت دائما لتنصيب حكومات محلية مرتبطة بها للحفاظ على مصالحها، وبالطبع فان تلك الحكومات ستكون فاقدة لشرعيتها، وبالتالي تجنح للتسلط والقمع ولا تؤمن بالديمقراطية. ان هذا النهج استمر بطريقة أو اخرى حتى بعد تأميم نفوط تلك الدول.

وفيما يتعلق بالحالة العراقية الحاضرة، نجد ان دروس الماضي المريرة لم يتم الاتعاظ بها بعد، على الرغم من مرور عقد من السنين على التغيير الذي تم بفعل الاحتلال. فعقود التراخيص النفطية اتخذت من جانب واحد ولم تعرض على البرلمان، وهناك تخبط واضح وتشويش في كميات الانتاج المقررة، والتي هي في كل الأحوال خارج استيعاب العراق وقدرته. أما ما يتعلق بالسياسة النفطية للبلد والتصرف بموارده، فبقيت على حالها كلمات مسطرة في الدستور، لم تأخذ طريقها الى التشريع، بما ينذر بشق صف الوحدة الوطنية بين المركز والاقليم.

ان السياسات العراقية من خلق الدولة في أعقاب الحرب العالمية الاولى حتى ازاحة صدام حسين، قد هيمنت عليها مشكلات بنيوية مترابطة الحلقات، كان من بين أهمها استخدام الدولة لدخل النفط لزيادة استقلالها عن المجتمع.

ان هذا أدى الى دعم لا شرعية السلطة وميلها للاقدام على المغامرة خارج حدودها، وتفشي الفساد. ولذلك فان ما يلزم حقا هو انشاء آلية لعزل السلطة السياسية عن مغريات الفساد، والانفاق غير المنتج الذي يخلقه النفط، ولا يمكن ان يتم ذلك دون بناء ديمقراطية راسخة تقوم على الفصل بين السلطات ووجود مجلس نواب قوي قادر على التشريع ومراقبة الحكومة ومحاسبتها.

The State of Oil Rental and the Building of Democracy
-Iraq as an example –

Assist. Prof. Talib Hussein Hafedh

Abstract:

The Rise of Oil prices at the year of 1973, and its effect on oil producing countries leads to the interesting in the idea of revenue at the studies of economy in general, and to a less degree on the political of economy in general, and the relationship between the variable of the rental state and the variable of democracy has started.

In Iraq, the nature of state and the kind of economy based on oil revenues instead of production, lead to the weakness of the democratic building and confusing in the political scene which became a phenomena since the change in 2003.

Here we can say that in such society, there is no chance to build any democratic formula in the right way, because the contradictions between democracy and rental economy are so deep, since rental economies enhance autocratic symptoms in the political system as long as the state controls this revenue.

المصادر والمراجع :

١. لمزيد من التفاصيل، ينظر: مطانيوس حبيب، محاضرات في الاقتصاد السياسي، جامعة دمشق، ١٩٩٠/١٩٩١

٢. د. صالح ياسر حسن، الريوع النفطية وبناء الديمقراطية- الثنائية المستحيلة في اقتصاد ريعي، مركز المعلومة للبحث والتطوير، بغداد، ٢٠١٣، ص ١٩، ٢١

٣. د. مظهر محمد صالح، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق: الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٠، ص ٣٦

4. . M.A. Cook, Sutdies in Economey History of the Middle East, Oxford University Press, London, 1970, P.428

٥.مايكل روسن هل يعيق النفط الديمقراطية، في : النفط والاستبداد – الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، معهد الدراسات الاستراتيجية، ط/١، بغداد-اربيل-بيروت، ٢٠٠٧، ص ١٥٢

6.Samuel P. Huntington, The Third Wave : Democartization in the Last Twentith Century, University of Oklahoma Press,1991, P.P. 31-32.

٧. مايكل روس، المصدر السابق، ص ص ١٥٧- ١٩٦

٨. النفط والاستبداد – الاقتصاد السياسي للدول الريعية، المصدر السابق، ص ١٦٩

٩. د. مظهر محمد صالح، المصدر السابق، ص ص ١٨-١٩

١٠. د. أحمد بريهي علي، اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق، ط/١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١ ، ص ص ٢٤-.٢٥

١١. عبد الله جناحي، العقلية الريعية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية، المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢٨٨، شباط ٢٠٠٣، ص ص ٥٢- .٦٨

١٢. د. صالح ياسر حسن، المصدر السابق، ص ١٠٠

١٣. مجلة الايكونومست البريطانية، ٢٤ أيار .٢٠٠٣

١٤. د.أحمد بريهي علي، المصدر السابق، ص ص ٣٠-٣١

١٥. توماس.أ. بالي، مكافحة لعنة الموارد الطبيعية، في : النفط والاستبداد، المصدر السابق، ص ص ٢٨٩ – .٢٩٠

١٦. تيري لين كارل، مخاطر الدولة النفطية، ط/١، معهد الدراسات الاستراتيجية، العراق، ٢٠٠٧، ص ص ٧-.١١

١٧. المصدر نفسه، ص ص٨-.١٧

١٨. مايكل روس، المصدر السابق، ص ص ٨١-.٨٣

١٩. محمد علي زيني، قطاع النفط في العراق: سيناريوهات مستقبلية، في: قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج – الامكانيات والقيود، ط/١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٧، ص .١٦٧

٢٠. جوردون جونسون، لعنة النفط – الاقتصاد السياسي للاستبداد، في : النفط والاستبداد، المصدر السابق، ص ص ٣٥٧ – .٣٦٢

٢١. لمزيد من التفاصيل ينظر : طالب حسين حافظ، دور النفط في استراتيجية احتلال العراق عام ٢٠٠٣، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، .٢٠١٤

٢٢. د. سليم الوردي، الاستبداد النفطي في العراق المعاصر، ط/١، دار الجواهري، بغداد، ٢٠٢٣، ص ٢٣.

٢٣. المصدر نفسه، ص ص ٣٠ –٥٠

٢٤. د. أحمد بريهي علي، المصدر السابق، ص ص ٢٧ – ٢٩

٢٥. د. مظهر محمد صالح، المصدر السابق، ص ص ١٨-١٩

٢٦. د. سليم الوردي، المصدر السابق، ص .١٢٣

٢٧. د. مجيد الهيتي، ثروة العراق النفطية.. من أداة الدكتاتورية الى قاعدة محتملة للديمقراطية، في: النفط والاستبداد، المصدر السابق، ص ص ٣٢٠-٣٢٣

28.Vernon L. Smith, The Iraqi, People's Fund, War Street Journal, Dec. 22.2003

٢٩. د. مجيد الهيتي، المصدر السابق، ص ص ٣٣٠-.٣٣٤

٣٠. مصعب حسن الدجيلي، مؤشرات الحرية الاقتصادية لعام ٢٠٠٥، مؤسسة هريتاج.

٣١. د. سليم الوردي، المصدر السابق، ص .١٣٩

٣٢. التقرير السنوي للهيئة العامة للنزاهة لسنة ٢٠١٠، ص، ٧، ١٧.